



جمهورية العراق
الامانة العامة لمجلس الوزراء
مادة ٢٢ من قانون الوزراء واللجان

تطبيق إجراءات قانون الضمان الصحي

(٢٢ لسنة ٢٠٢٠)



مناخنا حياة

العدد: ه.د.ص/١٥/١١ / ٦٢٨٣
التاريخ: ٢٠٢٣ / ٧ / ٣

الي / الامانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان
م/ تطبيق اجراءات قانون الضمان الصحي (رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠)

نهديكم أطيب التحيات

أشارة الى كتابكم ذي العدد ش.زل./١٠/١٠/أعام/١٦٢٧٦ في ٢٠٢٣/٤/٦ ومرافقه قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٣١٧٦ لسنة ٢٠٢٣ الماخوذ في الجلسة الاعتيادية الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٤ والمستند الى كتاب وزارتنا المرقم ه.د.ص/٥٦٤٦/٥/١١ في ٢٠٢٢/١٢/١٨ الخاص بالموافقة على متطلبات وزارتنا / هيئة الضمان الصحي والمطلوب تنفيذها من الوزارات والجهات الحكومية المعنية في تطبيق قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ ، وبصدده ومن أجل التسريع بتنفيذ المتطلبات اللازمة لانجاح العمل وفيما يخص الفقرة (أ - وزارة المالية) من كتابنا المرقم (ه.د.ص/٥٦٤٦/٥/١١ في ٢٠٢٢/١٢/١٨) قامت وزارتنا بما يلي :

- ١- مفاتحة وزارة المالية بموجب كتابنا المرقم ٧٥ في ٢٠٢٣/١/١٦ بخصوص الاستقطاعات الخاصة بالجهات المستهدفة بتطبيق اجراءات قانون الضمان الصحي ضمن المرحلة الاولى وتحويل تلك المبالغ لحسابنا الجاري المفتوح لدى المصرف العراقي للتجارة (TBI) مرافق (١)
- ٢- كتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبة / الامور النقدية المرقم ٣٨٤٩ في ٢٠٢٣/٢/١٩ والمتضمن (أن عملية أستقطاع أي مبلغ من تعويضات الموظفين لانتطبق الا بعد إصدار قرار من مجلس الوزراء أو تضمين ذلك ضمن قانون الموازنة العامة أو منشور الصرف وحسب ما جاء بهذا القانون (قانون الضمان الصحي) مرافق (٢)
- ٣- كتابنا المرقم ١٣٨ في ٢٠٢٣/٢/٢٦ بخصوص تزويدنا بالتعليمات المشار إليها بكتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبة ، وتم اعلامهم بان المبالغ المشار إليها وردت ضمن قانون الضمان الصحي مرافق (٣)
- ٤- كتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبة ٧٥٠٥ في ٢٠٢٣/٤/١٦ والمتضمن (أن الاستقطاع يتم من خلال التنسيق مابين الهيئة و وحدات الانفاق المستفيدة من الخدمات التي تقدمها هيئة الضمان الصحي دون ادخال دائرة المحاسبة بعملية الاستقطاع ، كون المبالغ الواردة بموجب كتابنا المشار اليه بالفقرة (٤) اعلاه وردت ضمن قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ مرافق (٤)



مناخنا حياة

العدد: ه.د.ص/٥/١/
التاريخ: ٢٠٢٣ / /

- ٥- تمت مفاتحة وزارة المالية بموجب كتابنا المرقم ٦٦٠ في ٢٦/٤/٢٠٢٣ لغرض تسهيل الاجراءات الخاصة بتطبيق قانون الضمان الصحي الخاصة بعمل الوزارة أنفاً أستناداً الى قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه فيما يخص الفقرة (أ-٣) من كتابنا المرقم (ه.د.ص/٥/١/٥٦٤٦ في ١٨/١٢/٢٠٢٢) المشار إليه أنفاً والمتضمنة (أستناداً الى المادة ١٢/خامساً من القانون أعلاه (بدلات الاشتراك والاقساط السنوية أو الشهرية للمشاركين) يتطلب الإيعاز الى وزارة المالية لغرض المباشرة بالاستقطاعات الالزامية لموظفي الدولة أستناداً الى ما ورد بالمادة (٢٧) من القانون أعلاه والخاصة ببدلات الاشتراكات ونسب الاستقطاعات. مرافق (٥)
- ٦- تمت مفاتحة الجهات المشمولة بعملية الاستقطاع من الجهات المشمولة بالمرحلة الاولى الخاصة بتقديم خدمات الضمان الصحي في محافظة بغداد لسنة ٢٠٢٣ بموجب كتبنا المرافقة مرافق (٦)
- لتفضلكم بالاطلاع وعرض الموضوع أمام أنظار مجلس الوزراء لغرض اعتماد الالية المشار إليها أنفاً لتعذر العمل بأجراء الاستقطاع من وزارة المالية / دائرة المحاسبة وحسب قرار قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٣١٧٦ لسنة ٢٠٢٣

أغتتم هذه الفرصة للاعراب عن فائق الاحترام

صالح مهدي الحسن اوي

وزير الصحة

٢٠٢٣/٧/١٤

صورة عنه الى :

- مكتب رئيس الوزراء - خلية إدارة الاصلاح / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام
- مكتب الوزير / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام
- مكتب رئيس الهيئة / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام
- مكتب المدير العام / القسم المالي / قسم التخطيط والمتابعة / للمتابعة والحفظ مع الاوليات



((لأجل عراق أخضر مستدام .. سنعمل معاً لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمحافظة على البيئة من التلوث))

الى / وزارة الاعمار والإسكان / مكتب الوزير

الموضوع / بدلات الاشتراك

نهديكم اطيب التحيات

استناداً " لقانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ الفصل التاسع/ المادة ٢٧ أولاً (تحدد بدلات الاشتراك للموظفين والمتقاعدين وما يقابلهم في القطاع الخاص والمواطنين ولمرة واحدة) ، كتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبة/ الامور النقدية المرقم ٧٥٠٥ في ١٦/٤/٢٠٢٣ المرافق ريبطاً المتضمن (الاستقطاع يتم من خلال التنسيق ما بين هيئة الضمان الصحي و وحدات الاتفاق المستفيدة من الخدمات التي تقدمها هيئة الضمان الصحي دون ادخال دائرة المحاسبة بعملية الاستقطاع)
راجين استقطاع المبالغ المبينة بالجدول ادناه من موظفيكم المشمولين بالضمان الصحي (مركز الوزارة) ضمن المرحلة الاولى في محافظة بغداد لسنة ٢٠٢٣ وتحويلها لحساب هيئة الضمان الصحي المفتوح لدى المصرف العراقي للتجارة وكما يلي :

- اسم الحساب : هيئة الضمان الصحي
- رقم الحساب : (0022-010320-001) دينار
- IBAN IQ 94 TRIQ 979022010320002

ت	الدرجات الوظيفية للموظف	بدل الاشتراك بالدينار العراقي
١-	الدرجات العليا والخاصة من مدير عام فما فوق	١٠٠٠٠٠ دينار مائة الف دينار
٢-	موظفو الدولة للدرجات الاولى والثانية والثالثة	٥٠٠٠٠ دينار خمسون الف دينار
٣-	موظفو الدولة للدرجات الرابعة والخامسة والسادسة	٢٥٠٠٠ دينار خمسة وعشرون الف دينار
٤-	موظفو الدولة للدرجات الأخرى	١٠٠٠٠ دينار عشرة الف دينار

اغتنم هذه الفرصة للاعراب عن فائق الاحترام

صالح مهدي الحسنواوي
وزير الصحة
٢٠٢٣ / ٥ / ٨

صور عنه الى:

- مكتب رئيس مجلس الوزراء - خلية ادوية لإصلاح (المتفضل بالعودة مع الاحترام
- وزارة المالية / دائرة المحاسبة / كتابكم المرقم ٢٠٢٣/٤/١٦ للتعامل بالعلم .. مع الاحترام.
- مكتب الوزير / للتعامل بالعلم .. مع الاحترام.
- مكتب المدير العام ، القسم المالي مع الاوليات .



الى / وزارة المالية - مكتب الوزير

م/ تطبيق اجراءات قانون الضمان الصحي (٢٢ لسنة ٢٠٢٠)

نهديكم اطيب التحيات

نرافق لكم صورة عن كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ش.زل./١٠/١/أعمام/١٦٢٧٦) في ٢٠٢٣/٤/٦ ومرافقه قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣١٧٦) لسنة ٢٠٢٣ المأخوذ في الجلسة الاعتيادية الرابعة عشرة المنعقدة في ٢٠٢٣/٤/٤ والمتضمن (الموافقة على متطلبات وزارتنا / هيئة الضمان الصحي المبينة بالكتاب ذي العدد ه.د.ص/١٥/١/٥٦٤٦) في ٢٠٢٢/١٢/١٨ والمرافقة طياً ، راجين الاطلاع واتخاذ الاجراءات المتعلقة بعمل وزارتكم الواردة بكتابنا المشار اليه بقرار مجلس الوزراء الفقرة (١/ ٢٠٢٠) منه ، لغرض تسهيل اجراءات تطبيق تنفيذ القانون أعلاه .

أغتم هذه الفرصة للاعراب عن فائق الاحترام

المرافقات /

- كافة الاوليات المشار اليها انفاً

صالح مهدي الحسنوي

وزير الصحة

٢٠٢٣/٤/١

صورة عنه الى :-

- مكتب رئيس الوزراء / خلية ادارة الاصلاح / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام
- الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان / كتابكم انفاً / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام
- مكتب الوزير / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام
- مكتب رئيس الهيئة / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام
- مكتب المدير العام / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام
- قسم التخطيط والمتابعة / للتفضل بالعلم .. مع الاحترام



No:
Date:

العدد:
التاريخ:

الى / وزارة الصحة / هيئة الضمان الصحي / دائرة الصندوق / القسم المالي
م / بدلات الاشتراك

تحية طيبة

كتابكم ذي العدد (ه.د.ص/١٣٨/٢/١) في (٢٠٢٣/٢/٢٦) والذي بينستم فيه ان المبالغ المشار اليها بموجب كتابكم ذي العدد (ه.د.ص في ٧٥/٢/١ في ٢٠٢٣/١/١٦) وردت ضمن قانون الضمان الصحي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ وعليه فان الاستقطاع يتم من خلال التنسيق ما بين الهيئة ووحدات الاتفاق المستفيدة من الخدمات التي تقدمها هيئة الضمان الصحي دون ادخال دائرة المحاسبة بعملية الاستقطاع .
مع التقدير .

المحاسب القانوني

د . جميل ثاجيب يوسف

مدير عام دائرة المحاسبة / وكالة

٢٠٢٣/٤/...

نسخة منه الى/

• دائرة المحاسبة / الامور النقدية / منى

محمد جبر ٢٠٢٣/٠٤/١٤



No:
Date:

العدد:
التاريخ:

الى/وزارة الصحة /هيئة الضمان الصحي/دائرة الضمان/القسم المالي
م/بدلات اشتراك

تحية طيبة ..
كتابكم ذي العدد (هد.ص/٧٥/٢/١) في ٢٠٢٣/١/١٦ وبصدد ماجاء فيه نود ان نوضح ان عملية
استقطاع أي مبلغ من تعويضات الموظفين لانتطبق الابدع اصدار قرار من مجلس الوزراء او تضمين
ذلك ضمن قانون الموازنة العامة او منشور الصرف وحسب ماجاء بهذا القانون (قانون الضمان
الصحي) .

وان هذا الاستقطاع المشار له في اعلاه هو من اختصاص وعمل وحدات الاتفاق حيث يتم استقطاعه
ضمن مستند صرف الرواتب ويرسل هذا الاستقطاع الى حساب هيئة الضمان الاجتماعي من قبل
وحدات الاتفاق مباشرة وعدم تحميل دائرة المحاسبة بهذا الاجراء .

. مع التقدير ...

المحاسب القانوني
د. جميل تاجب يوسف
مدير عام دائرة المحاسبة/ وكالة
٢٠٢٣/٢/٧

نسخة منه الى:-
دائرة المحاسبة / الامور النقدية / منى

عدد ٢ / ٧ اجبار



العدد: ه.د.ص/٢٠٢٣/١٠٥
التاريخ: ٢٠٢٣/١/١٦

((لأجل عراق أخضر مستدام .. سنعمل معاً لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمحافظة على البيئة من التلوث))

الى / وزارة المالية - دائرة المحاسبة

الموضوع/ بدلات الاشتراك

نهديكم اطيب التحيات..

انطلاقاً من مبدأ التعاون وتظافر الجهود والعمل سوية من اجل انجاح مشاريع البرنامج الحكومي (٢٠٢٣-٢٠٢٥) ومنها مشاريع وزارة الصحة وتنفيذ قانون الضمان الصحي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ والذي سينعكس على اصلاح النظام الصحي وتقليل الاعباء المالية عن المواطنين ، واستنادا الى ما جاء في المادة ٢٧ / اولاً من القانون اعلاه (تحدد بدلات الاشتراك للموظفين والمتقاعدين وما يقابلهم في القطاع الخاص والمواطنين ولمرة واحدة) .

يرجى استقطاع المبالغ المبينة بالجدول ادناه من الجهات المستهدفة بتطبيق اجراءات قانون الضمان الصحي ضمن المرحلة الاولى (كما مرافق ريباً قائمة باسماء الجهات المستهدفة) وتحويل تلك المبالغ لحسابنا الجاري المفتوح لدى المصرف العراقي للتجارة TBI وكما يلي:

- اسم الحساب : هيئة الضمان الصحي
- رقم الحساب : (001 - 010320 - 0022) دينار
- IBAB IQ94 TRIQ 979022010320002

ت	الدرجة الوظيفية للموظف	بدل الاشتراك بالدينار العراقي
١-	الدرجات العليا والخاصة من مدير عام فما فوق	١٠٠٠٠٠ دينار مائة الف دينار
٢-	موظفو الدولة للدرجات الاولى والثانية والثالثة	٥٠٠٠٠ دينار خمسون الف دينار
٣-	موظفو الدولة للدرجات الرابعة والخامسة والسادسة	٢٥٠٠٠ دينار خمسة وعشرون الف دينار
٤-	موظفو الدولة للدرجات الأخرى	١٠٠٠٠ دينار عشرة الاف دينار

نتطلع الى التعاون فيما بيننا لتقديم كل ما يخدم مواطنينا الكرام..مع الاحترام

المرافقات:

- قائمة اسماء الجهات المشار اليها في اعلاه.

ط صالح مهدي الحسناوي
وزير الصحة

٢٠٢٣/١/١١

صورة عنه الى:

- مكتب رئيس مجلس الوزراء - اخلية إدارة الإصلاح/ للتفضل بالعلم ..مع الاحترام
- مكتب الوزير/ للتفضل بالعلم ..مدير عام صندوق الضمان الادارية
- مكتب المدير العام / القسم المالي - مع الأوليات

ت	الجهات المشمولة بالضمان الصحي (ممرحلة أولى)
١-	رئاسة الجمهورية
٢-	مجلس النواب العراقي
٣-	أعضاء مجلس النواب
٤-	رئاسة مجلس الوزراء
٥-	الأمم المتحدة العامة لمجلس الوزراء
٦-	مكتب رئيس الوزراء
٧-	المجمع العلمي
٨-	المفوضية العليا لحقوق الانسان
٩-	هيئة المساءلة والعدالة
١٠-	مجلس الخدمة الاتحادي
١١-	هيئة دعوى الملكية
١٢-	الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة
١٣-	الهيئة الوطنية للاستثمار
١٤-	بيت الحكمة
١٥-	سلطة الطيران المدني
١٦-	هيئة المنافذ الحدودية
١٧-	مركز وزارة الاعمار والإسكان
١٨-	مركز وزارة المالية
١٩-	مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠-	مركز وزارة الاتصالات
٢١-	مركز وزارة الكهرباء
٢٢-	مركز وزارة الزراعة



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

العدد: ش.ز.ل. / ١٠ / ١٠٠ / اعمام / ١٦٤٧٦

التاريخ: ٦ / ٤ / ٢٠٢٣

الوزارات كافة / مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة
المحافظات كافة / مكتب المحافظ

الموضوع / تطبيق إجراءات قانون الضمان الصحي (٢٢ لسنة ٢٠٢٠)

ربطاً بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣١٧٦) لسنة ٢٠٢٣ ، المأخوذ في الجلسة الاعتيادية
الرابعة عشرة المنعقدة في ٤ / ٤ / ٢٠٢٣ .

لأخذ ما يقتضي كلاً بحسب تخصصه ، وإعلامنا ، مع التقدير ...



المرفقات :

- قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً .
- الأوليات ذات العلاقة .

د. حميد نعيم الفزري

الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢٣/٤/٥



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

العدد: ش.ز.ل. / ١٠ / ١٠١ / اعمام / ١٦٧٦

التاريخ: ٦ / ٤ / ٢٠٢٣

صورة عنه الي:

- ديوان رئاسة الجمهورية / مكتب رئيس الديوان / ربطاً قرار مجلس الوزراء / للاطلاع ، مع التقدير ...
- مكتب رئيس مجلس الوزراء / إشارة الى كتابكم المرقم بالعدد (٢٣٠١٢١٩/٣٠٢٦) المؤرخ في ١٢/١/٢٠٢٣ / ربطاً قرار مجلس الوزراء / للاطلاع ، مع التقدير ...
- مجلس النواب العراقي / مكتب الأمين العام لمجلس النواب / ربطاً قرار مجلس الوزراء / للاطلاع ، مع التقدير ...
- مجلس القضاء الأعلى / مكتب رئيس المجلس / ربطاً قرار مجلس الوزراء / للاطلاع ، مع التقدير ...
- المحكمة الاتحادية العليا / مكتب رئيس المحكمة / ربطاً قرار مجلس الوزراء / للاطلاع ، مع التقدير ...
- رئاسة مجلس الوزراء / هيئة المستشارين / ربطاً قرار مجلس الوزراء / للاطلاع ، مع التقدير ...
- وزارة الصحة / هيئة الضمان الصحي / إشارة إلى كتابكم المرقم بالعدد (٥٦٤٦/٥/١/ص.د.ه) المؤرخ في ١٨/١٢/٢٠٢٢ ، لأخذ ما يقتضي ، وإعلامنا مع التقدير ...
- الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات / مكتب المنسق العام / للعلم ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الأمين العام / للعلم ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب نائب الأمين العام / للعلم ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية (قسم الاستشارات) / إشارة إلى مذكرتكم المرقمة بالعدد (م د/ق/١٢/٨٩/٥٣ ل ق) المؤرخة في ٢٩/١/٢٠٢٣ / للعلم ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان / قسم متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء / للتأشير ، والمتابعة ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة الإدارية والمالية / لأخذ الإجراءات الملائمة ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة مركز البيانات الوطني / لأخذ الإجراءات الملائمة ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الإعلام والاتصال الحكومي / لأخذ الإجراءات الملائمة ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / ممثلية حكومة إقليم كردستان / لأخذ الإجراءات الملائمة ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / سكرتارية لجنة الحوكمة الالكترونية / لأخذ الإجراءات الملائمة ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / قسم البريد المركزي / للحفاظ ، مع التقدير ...

هاني ٥/٤/٢٠٢٣ (٢ - ٢)



قرار
مجلس الوزراء
رقم (٩٣١٧٦) لسنة ٢٠٢٣

بناءً على ما عرضته وزارة الصحة بموجب كتابها المرقم بالعدد (٥٦٤٦/٥/١/ص.د.هـ) المؤرخ في ٢٠٢٢/١٢/١٨ .
قرّر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الرابعة عشرة المنعقدة في ٢٠٢٣/٤/٤ .
الموافقة على متطلبات وزارة الصحة / هيئة الضمان الصحي المبينة في كتابها المذكور آنفاً
والمطلوب تنفيذها من الوزارات والجهات الحكومية المعنية في تطبيق قانون الضمان الصحي
(٢٢ لسنة ٢٠٢٠) .

د. حميد نعيم الغزي

الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢٣/٤/٥

Ministry of Higher Education



((لأجل عراق أخضر مستدام .. سنعمل معاً لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمحافظة على البيئة من التلوث))

الى / الامانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

الموضوع / تطبيق اجراءات
قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠

نهديكم أطيب التحيات..

استناداً الى توجيهات دولة رئيس الوزراء بتفعيل تطبيق اجراءات قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ من خلال المباشرة بتنفيذ اجراءات القانون لتحسين الخدمات الصحية والطبية وتوفير الادوية للمواطنين بما لا يزهق كاهلهم وبما يتوافق مع المنهاج الحكومي ومشاريع وزارة الصحة في البرنامج الحكومي (٢٠٢٣-٢٠٢٥) ندرج في ادناه متطلبات هيئة الضمان الصحي والمطلوب تنفيذها من قبل الوزارات والجهات الحكومية المعنية في تطبيق اجراءات قانون الضمان الصحي وكما يلي :-

١ - وزارة المالية :

١- استناداً الى المادة ٩/١٠/أ من قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ ، ضمن مهام مجلس ادارة هيئة الضمان الصحي (المصادقة على مشروع الموازنة السنوية وارساله الى وزارة المالية) وكذلك ماورد بالفصل الخامس/ الاحكام المالية/ المادة ١٢/١٠أولاً للهيئة موازنة سنوية تمول من المصادر الاتية (ما يخصص للهيئة من الموازنة العامة للدولة ويكون من ضمن موازنة وزارة الصحة) .
يتطلب مصادقة وزارة المالية على الموازنة التقديرية (التخطيطية) المرسلة اليهم .
وكذلك يتطلب المصادقة على الموازنة المقررة في البرنامج الحكومي .

٢- تحويل نسبة ٣٥% من مجموع الإيرادات والضرائب والغرامات المستحصلة على تجارة السكائر والتبوغ والمواد الضارة صحياً والمشروبات ، استناداً الى المادة ١٢/سادساً من القانون اعلاه (الضرائب المستحصلة على تجارة السكائر والتبوغ والمواد الضارة صحياً والمشروبات بنسبة ٣٥%) من مجموع الإيرادات والضرائب والغرامات) .

٣- استناداً الى المادة ١٢ / خامساً من القانون اعلاه (بدلات الاشتراك والاقساط السنوية او الشهرية للمشاركين).

يتطلب اليعاز الى وزارة المالية لغرض المباشرة بالاستقطاعات الإلزامية لموظفي الدولة استناداً الى ما ورد بالمادة(٢٧) من القانون اعلاه والخاصة بدلات الاشتراكات و نسب الاستقطاعات .



العدد: ه.د.ص. / ٥/١ /
التاريخ: / / ٢٠٢٢ م

((لأجل عراق أخضر مستدام .. سنعمل معا لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمحافظة على البيئة من التلوث))

ب - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

١ - تزويد هيئة الضمان الصحي بالمعلومات المتوفرة لديهم فيما يخص العمال و الموظفين لكل من ارباب العمل واصحاب الشركات الخاصة ، مع بيان مقدار الدخل لكل فرد ليتسنى لهيأة الضمان الصحي تنفيذ ما نصت عليها المادة (٣٢) من القانون اعلاه (يدفع ارباب العمل واصحاب الشركات الخاصة والقطاع المختلط ما نسبته (١%) واحد من المائة من دخل العمال والموظفين لتمويل الصندوق) .
لم يتم تزويدنا بالمعلومات اعلاه لغاية الآن .

٢ - تزويد هيئة الضمان الصحي بمعلومات عن المشمولين بنظام الرعاية الاجتماعية وتوزيعهم المناطقي كما مثبت لديهم ضمن قاعدة البيانات مع امكانية توفير الربط الشبكي بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية و هيئة الضمان الصحي لغرض تحقيق مبدأ تشاركية المعلومات والاستفادة من البيانات المسجلة لديهم والتحديث عليها عند مراجعة هذه الشريحة لمؤسسات الضمان الصحي للاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة .

تم تزويدنا بمعلومات عن المشمولين بنظام الرعاية الاجتماعية وتوزيعهم مناطقياً من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويتطلب منهم الموافقة على تنفيذ الربط الشبكي وتكاملية الأنظمة الالكترونية بين قاعدة المعلومات الموجودة لديهم والنظام الالكتروني الخاص بعمل هيئة الضمان الصحي .

٣ - استناداً الى قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ الفصل الاول/ المادة ١ / ثالث عشر (شركة التأمين - اي شركة تامين عراقية او اجنبية معتمدة ومجازة من الجهات المختصة لتقديم الخدمات الصحية التكميلية بشكل اختياري للعراقيين وبشكل الزامي للمقيمين والزائرين الاجانب) ، والمادة ٦ / ثانياً (الاجانب المقيمين والزائرين على ان يتم الاشتراك الالزامي بالتأمين الصحي من خلال شركات التأمين المجازة والمعتمدة لدى الهيئة) ، والفصل الثاني عشر المادة ٣٩ / اولاً (تمارس شركات التأمين الحكومية والخاصة المجازة رسمياً عملها) وثانياً (على كافة الاجانب المقيمين في العراق الحصول على التأمين الصحي من خلال شركات التأمين المجازة للحصول على الخدمات الصحية على ان تكون مسجلة في وزارة الصحة ومتعاقدة مع الهيئة) وثالثاً (على كافة الوافدين والزوار الاجانب الحصول على التأمين الصحي من خلال شركات التأمين المجازة للحصول على الخدمات الصحية مهما كانت مدة الزيارة) .

يتطلب التنسيق وتسهيل الاجراءات من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع شركات التامين المجازة رسمياً من قبل ديوان التامين والمسجلة في وزارة الصحة والمعتمدة لدى هيئة الضمان الصحي فيما يخص العمالة الأجنبية .

تمت مصادقة مجلس إدارة الهيئة على معايير تسجيل شركات التأمين بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١ وسيتم الإعلان عن هذه المعايير الى شركات التأمين (الحكومية والخاصة) بعد اكمال متطلبات التسجيل اللازمة من قبل الدائرة الإدارية والمالية والقانونية في وزارة الصحة وخلال مدة (٣٠ يوماً) .



((لأجل عراق أخضر مستدام .. سنعمل معا لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمحافظة على البيئة من التلوث))

ج - وزارة الداخلية / وزارة الدفاع / هيئة الحشد الشعبي / وباقي صنوف القوات الامنية
١- تزويدنا بمعلومات عن معاقى القوات المسلحة والأمنية بكافة أصنافها الذين نسبة العجز لديهم تصل الى ٦٠% فاكثرو الذين لا يصلحون للوظائف العامة، المسجلين لديهم ليتسنى الى هيئة الضمان الصحي ادخالهم ضمن قاعدة البيانات وشمولهم بخدمات الضمان الصحي وحسب جدول تطبيق المراحل الذي سيصدر لاحقاً .

لم يتم تزويدنا باي معلومات لغاية الآن ، باستثناء وزارة الدفاع حيث تم تزويدنا بمعلومات عن معاقى قواتهم المسلحة .

٢- التنسيق من قبل وزارة الداخلية مع شركات التأمين المجازة رسمياً من قبل ديوان التأمين والمسجلة لدى وزارة الصحة والمعتمدة لدى هيئة الضمان الصحي بخصوص الزائرين الاجانب والمقيمين وتسهيل اجراءات التأمين الصحي للأجانب من خلال تقديم المعلومات اللازمة لشركات التأمين وربطها بالأنظمة الالكترونية الخاصة بهذا الغرض .

يتطلب موافقة مجلس الوزراء على الابعاز الى وزارة الداخلية لغرض تسهيل إجراءات الربط البيئي وتشاركية المعلومات فيما بينها وبين وزارة الصحة - هيئة الضمان الصحي.

د - مركز البيانات الوطني

بالإضافة الى الخدمات الالكترونية التي يقدمها مركز البيانات الوطني الى الجهات الحكومية والذي يهدف الى جمع كافة البيانات للوزارات وباقي الجهات الحكومية بالدولة العراقية ضمن قاعدة بيانات موحدة فقد ساهم المركز في اعداد وتنفيذ الاستمارة الالكترونية لتسجيل المواطنين بالضمان الصحي ورفعها على بوابة اور الالكترونية للخدمات الحكومية حيث سيتم إطلاق الاستمارة ضمن الموعد المقرر في ٢٠٢٣/١/٢ والبدء بإجراءات تسجيل المواطنين .

يملك المركز البنى التحتية (مركز البيانات الرئيسي والموقع البديل) التي يمكن الاستفادة منها بمشروع الضمان الصحي بالإضافة الى توفر خدمات الرسائل النصية SMS وخدمة استرشاديه (الاستفسارات) المجانية على الرقم (٥٥٩٩) والتي يمكن اتاحتها للضمان الصحي وبشكل مجاني.

ابدئ مركز البيانات الوطني استعداده بتقديم الدعم اللازم لنجاح مشروع الضمان الصحي مع طلب توظيف عدد من الموظفين المختصين لرفد مركز تقديم الخدمة الاسترشادية بالإضافة الى توفر الانظمة الالكترونية التكاملية API مع الوزارات المعنية بالضمان الصحي (المالية ، التخطيط ، الداخلية ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وزارة التجارة)

والذي يتطلب الموافقات اللازمة من الوزارات أعلاه لتحقيق تشاركية المعلومات المتوفرة لديهم مع الأنظمة الالكترونية الخاصة بعمل الضمان الصحي .



((لأجل عراق أخضر مستدام .. سنعمل معاً لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمحافظة على البيئة من التلوث))

هـ - وزارة الاتصالات - الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية

- ١- توفير شبكة الربط الالكترونية المؤمنة التي تربط كافة المؤسسات الصحية العاملة بالضمان الصحي والجهات الساندة وربطها مع مركز البيانات الرئيسي والموقع البديل لدى مركز البيانات الوطني ، بعد ان يتم تحديد تلك المؤسسات ومواقعها من قبل هيئة الضمان الصحي .
 - ٢- المساهمة في تنظيم واعداد متطلبات النظام الالكتروني لعمل الضمان الصحي معزز بجداول الكميات والمواصفات الفنية والكلف التخمينية والمدد الزمنية اللازمة للتنفيذ وبالتنسيق مع هيئة الضمان الصحي .
- أبدت الشركة العامة للاتصالات والمعلومات في وزارة الاتصالات استعدادها لتنفيذ ما ذكر أعلاه ، ويتطلب توفير التخصيصات المالية وحسب طلبهم .

و - لجنة الامر الديواني رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ (لجنة تنسيق وإدارة النشاط الحكومي باتجاه الحكومة الالكترونية)

- المكلفة باستلام احتياج الوزارات ومنها احتياج وزارة الصحة- هيئة الضمان الصحي استناداً الى محضر الاجتماع السابع للجنة الامر الديواني أعلاه المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢ في الأمانة العامة لمجلس الوزراء (المرافق ريباً) بخصوص ماورد بالتوصية (٣) والمتضمنة ارسال احتياج البرامج للوزارات المعنية، وحسب المواصفات الفنية وجداول الكميات والكلف التخمينية كمتطلبات خاصة بعمل هيئة الضمان الصحي لغرض تنفيذ النظام الالكتروني المتكامل لمشروع الضمان الصحي مع تنفيذ شبكة الربط الالكتروني المؤمنة من خلال وزارة الاتصالات - الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية.
- يتطلب موافقة مجلس الوزراء على تنفيذ مشروع النظام الالكتروني المتكامل لعمل الضمان الصحي من خلال لجنة الامر الديواني المرقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ عن طريق الاستعانة بشركة متخصصة ورسينة (بمجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية) لغرض تنفيذ النظام الالكتروني وإدارة مشروع الضمان الصحي من قبل شركات ادارة المطالبات TPA كطرف اسناد ثالث مع هيئة الضمان الصحي لغرض تنفيذ إجراءات قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ الخاصة بالجوانب التنظيمية والمالية والفنية .

ز- وزارات الدولة

- تقديم الدعم اللازم والتعاون مع وزارة الصحة - هيئة الضمان الصحي لتسهيل تطبيق اجراءات قانون الضمان الصحي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ .



العدد: ه.د.ص. / ٥ / ١ /
التاريخ: / ٢٠٢٢ / م

((لأجل عراق أخضر مستدام .. منعمل معا لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمحافظة على البيئة من التلوث))

رقد هيئة الضمان الصحي بالموظفين من اصحاب الخبرة والاختصاص والكفاءة وتسهيل اجراءات تسبيهم للعمل ضمن تشكيلات الهيئة للاختصاصات : (المالية ، تكنولوجيا المعلومات ، الرقابية والتدقيقية ، القانونية ، الاتصالات) .

ح - المباشرة بتنفيذ الخطة الاعلامية الموضوعة من قبل هيئة الضمان الصحي (المرافقة ربطاً) وبالتنسيق مع (اعلام مجلس الوزراء ، هيئة الاعلام والاتصالات ، شبكة الاعلام العراقي ، قناة العراقية الفضائية ، القنوات الأخرى) والتي ستكون توعوية وتنقيفية وارشادية عن الخدمات الصحية والطبية والعلاجية التي يقدمها الضمان الصحي وكيفية تسجيل واشتراك المواطنين والاستفادة من تلك الخدمات المقدمة لهم ويتطلب توفير التخصيصات المالية اللازمة .

راجين الاطلاع وعرض ما تقدم أعلاه في الجلسة القادمة لمجلس الوزراء لمناقشته واتخاذ القرار المناسب بصده .

اغتنم هذه الفرصة للأعزاب عن فائق الاحترام

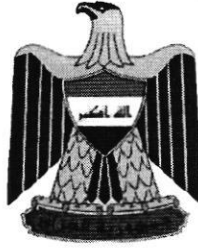
صالح مهدي الحسنواوي

وزير الصحة

٢٠٢٢/١٢/١٨

صورة عنه الي:

- مكتب رئيس الوزراء - خلية إدارة الاصلاح / للتفضل بالعلم... مع الاحترام
- مكتب الوزير / للتفضل بالعلم... مع الاحترام
- مكتب المدير العام / قسم التخطيط والمتابعة - مع الأولويات



الوقائع العراقية

وهقايعى عىراقى

الجريدة الرسمية لجمهورية العراق
رؤنانهى قهرمى كومانى عىراق

محتويات
العدد
٤٦١٤

- قانون الضمان الصحى رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ .
- قرار صادر عن لجنة تجميد أموال الارهابيين رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٠ .

العدد ٤٦١٤ ١٨ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ / ١ شباط ٢٠٢١م السنة الثانية والستون
وساره ٤٦١٤ ١٨ جمادى دووم ١٤٤٢ ل/ك ١ فوبت ٢٠٢١ز سالى فمست و دوومهمين



قوانين



باسم الشعب
رئاسة الجمهورية

قرار رقم (٢٠)

بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور.
قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٢٠ إصدار القانون الآتي :

رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠

قانون

الضمان الصحي

الفصل الأول

التعريف

المادة -١- يقصد بالتعابير التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاء كل منها:

أولاً: الوزير - وزير الصحة.

ثانياً: الهيئة - هيئة الضمان الصحي.

ثالثاً: المجلس - مجلس إدارة الهيئة.

رابعاً: الرئيس - رئيس مجلس إدارة الهيئة.

خامساً: رئيس الهيئة - المسؤول عن إدارة الهيئة.

سادساً: المضمون - الشخص المشمول بأحكام هذا القانون.

سابعاً: بدل الاشتراك - المبلغ الواجب دفعه من المشتركين لضمان التغطية الصحية.

ثامناً: قسط الضمان - المبلغ الواجب دفعه سنوياً او شهرياً من المشترك لضمان

التغطية الصحية.



قوانين



تاسعاً: المعالجة - الخدمات الصحية والتي تشمل الفحص السريري والمختبري والشعاعي والمعالجة الفيزيائية والاختصاصية والعمليات الجراحية والولادة والأدوية والإقامة في المستشفيات والعناية التمريضية وغيرها من احتياجات المعالجة والتي تقرها هيئة الضمان الصحي.

عاشراً: الصندوق - صندوق الضمان الصحي.

حادي عشر: البطاقة - بطاقة الضمان الصحي.

ثاني عشر: قائمة الأدوية - قائمة أدوية الضمان الصحي الوطنية.

ثالث عشر: شركة التأمين - أي شركة تأمين عراقية أو أجنبية معتمدة ومجازة من الجهات المختصة لتقديم الخدمات الصحية التكميلية بشكل اختياري للعراقيين وبشكل إلزامي للمقيمين والزوارين الأجانب.

رابع عشر: مقدم الخدمة - المؤسسات الصحية كافة بمختلف مستوياتها في القطاع العام والخاص والخيري والتي تتعاقد مع هيئة الضمان الصحي للقيام بعلاج المرضى.

الفصل الثاني

التأسيس والأهداف والسريان

المادة - ٢ - أولاً: تؤسس بموجب هذا القانون هيئة باسم (هيئة الضمان الصحي) ترتبط بوزارة الصحة ويكون مركزها في بغداد ولها فروع في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ثانياً: تؤسس الهيئة صندوق الضمان الصحي مركزه في بغداد وله فروع في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

المادة - ٣ - تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي ولها حق ممارسة كافة التصرفات القانونية بما ينسجم مع نشاطها.



قوانين

المادة - ٤ - تعمل الهيئة بأسلوب التعاقد ونظام تنسيب او نقل الموظفين من وزارات الدولة الى الهيئة لإشغال الوظائف التي تحتاج الى الخبرة والاختصاص عدا القيادية وتحدد أجورهم بنظام تصدره الهيئة.

المادة - ٥ - يهدف هذا القانون الى:

أولاً: تأمين التغطية الصحية الشاملة للشخص المضمون.

ثانياً: تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي.

ثالثاً: تقليل الأعباء المالية على المواطن والحد من الفقر.

رابعاً: تعدد مصادر تمويل القطاع الصحي.

خامساً: خلق بيئة جيدة للتنافس وتطوير أداء العاملين والمؤسسات الصحية في القطاعين العام والخاص.

سادساً: تحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة من خلال تنظيم العمل في القطاع العام والخاص والمنافسة في الخدمات الطبية.

سابعاً: تشجيع القطاع الخاص والاستثمار في مجال الخدمات الصحية.

المادة - ٦ - تسري أحكام هذا القانون على:

أولاً: العراقيين المقيمين في داخل العراق كافة.

ثانياً: الأجانب المقيمين والزائرين على ان يتم الاشتراك الإلزامي بالتأمين الصحي من خلال شركات التأمين المجازة والمعتمدة لدى الهيئة.

الفصل الثالث

مجلس إدارة الهيئة واختصاصاتها

المادة - ٧ - أولاً: للهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير الصحة أو من ينوب عنه وعضوية:

أ - مدير عام الصندوق.

ب - مديري المديرية القانونية والإدارية والمالية والمديرية الفنية.

ج - مدير مديرية الرقابة والتفتيش.



قوانين



د - ممثلين عن الوزارات التالية لا تقل درجتهم عن مدير عام:

١. وزارة الصحة.

٢. وزارة المالية.

٣. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٤. وزارة التخطيط.

هـ - ممثلين عن النقابات الآتية:

١. نقابة الاطباء - النقيب.

٢. نقابة أطباء الأسنان - النقيب.

٣. نقابة الصيدلانية - النقيب.

٤. ممثل عن نقابة التمريضيين وآخر عن نقابة ذوي المهن الصحية.

و - ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال.

ز - ممثل عن أرباب العمل يرشح من غرفة التجارة والصناعة.

ح - خبيرين من ذوي المهن الطبية أو الصحية والتمريضية يختارهما وزير

الصحة بشرط ان يكونا حاصلين على شهادة الدكتوراه او ما يعادلها ولديهما

خبرة في مجال تخصصهما لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة.

ط - خبير في التحليل المالي والعلوم الاكتوارية يرشح من وزارة المالية.

ثانياً: يعين رئيس الهيئة مقرراً للهيئة بدرجة مدير على ان يكون حاصلًا على شهادة

جامعية أولية في القانون او العلوم الإدارية وله ممارسة لا تقل عن (١٠) عشر

سنوات في مجال اختصاصه.

ثالثاً: يكون أحد وكلاء الوزارة نائباً للرئيس.

رابعاً: لرئيس الهيئة تخويل نائبه الصلاحيات اللازمة لإدارة الشؤون التنفيذية للهيئة.

المادة -٨- أولاً: يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر على الأقل وكلما اقتضت الحاجة لعقد

جلسة استثنائية وذلك بدعوة من الرئيس او من ينوب عنه أو بناء على طلب

ثلث أعضاء المجلس ويتحقق النصاب بحضور أكثرية عدد أعضاء المجلس.



قوانين



ثانياً: في حال عدم اكتمال النصاب يدعو الرئيس لاجتماع خلال (١٥) خمسة عشر يوماً وبعد النصاب متحققاً بحضور ثلث اعضاء المجلس.

ثالثاً: تتخذ القرارات بأغلبية عدد أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

رابعاً: لرئيس مجلس إدارة الهيئة حق الاعتراض لمرة واحدة على أي قرار لا ينسجم مع توجهات السياسة الصحية الوطنية وإعادته للمجلس.

خامساً: يقر المجلس القرارات المعترض عليها من الرئيس بأغلبية ثلثي عدد الحاضرين.

المادة -٩- أولاً: يتولى مجلس إدارة الهيئة المهام الآتية:

- أ - المصادقة على مشروع الموازنة السنوية وإرساله الى وزارة المالية.
- ب - المصادقة على الحسابات الختامية للهيئة وإرسالها الى وزارة المالية.
- ج - تحديد أو تعديل قيمة بدل الاشتراك والقسط السنوي او الشهري لموظفي الدولة والمتقاعدين وضوابط شمول أفراد العائلة من غير المنصوص عليها في هذا القانون.
- د - وضع جدول لمشتركي القطاع الخاص والمهن الحرة ممثلاً لرواتب موظفي الدولة وتحديد بدل الاشتراك والقسط الواجب دفعه.
- هـ - تحديد قيمة ونسبة تغطية نفقات العلاج من قبل الهيئة.
- و - تحديد ضوابط استرداد الأموال المستحقة لمقدمي الخدمة الصحية نتيجة تغطية جزء من نفقات العلاج من قبل الهيئة.
- ز - تحديد طريقة دفع أجور الخدمات الصحية من قبل المواطنين المضمونين.
- ح - تحديد قائمة أدوية الضمان الصحي بالتعاون مع وزارة الصحة ونقابة الصيدلة ومراجعتها دورياً.
- ط - قبول الهبات والتبرعات وفقاً للقانون.



قوانين

ي - وضع ضوابط ومعايير التعاقد مع مقدمي الخدمة الصحية في القطاع العام والخاص والخيري.

ك - تحديد أسعار الخدمات الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة ونقابة الأطباء والمؤسسات الخاصة والخيرية والنقابات ذات العلاقة.

ل - تحديد مهام وواجبات التشكيلات التابعة للهيئة وتعديلاتها.

م - وضع خطط تدريب وتأهيل موظفي الهيئة.

ن - تحديد نوع وشكل بطاقة الضمان الصحي.

س - عقد الفروض الداخلية والخارجية وفقاً للقانون.

ع - تحديد أوجه استثمار أموال الهيئة والمصادقة عليها وفقاً للقانون.

ف - تحديد كم ونوع الخدمات الصحية (الامتيازات) المقدمة للمشمولين بهذا القانون.

ص - المصادقة على التقرير السنوي.

ق - وضع نظام لصرف المكافآت والحوافز للعاملين في الهيئة.

ر - للمجلس تخويل بعض صلاحياته لرئيس الهيئة عدا ما ورد في الفقرات (ا ، ب ، ج ، د ، ع)

ثانياً: يتولى رئيس المجلس المهام الآتية:

أ - دعوة المجلس للانعقاد وترأس وإدارة الجلسات.

ب - الموافقة على مشروع الموازنة المقدم من الصندوق ورفعها للمجلس.

ج - الموافقة على مشروع الحسابات الختامية المقدم من الصندوق ورفعها للمجلس.

د - الموافقة على التقرير السنوي وعرضه على المجلس للمصادقة.

هـ - تنفيذ قرارات المجلس ومتابعتها مع الهيئة.

و - تنظيم جدول اجتماعات الهيئة والموافقة على عرض المواضيع المقدمة من الهيئة أو الأعضاء.

ز - تشكيل اللجان اللازمة لعمل الهيئة.



قوانين



الفصل الرابع

إدارة هيئة الضمان الصحي

المادة - ١٠ - تتكون تشكيلات الهيئة من:

أولاً: صندوق الضمان الصحي: ويديره موظف بدرجة مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في العلوم المصرفية او المالية وله خدمة فعلية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة في مجال اختصاصه.

ثانياً: المديرية القانونية والإدارية والمالية: ويديرها موظف بدرجة معاون مدير عام حاصل على شهادة جامعية في القانون او الإدارة او العلوم المالية وله خدمة فعلية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة في مجال اختصاصه.

ثالثاً: مديرية الرقابة والتدقيق: ويديرها موظف بدرجة معاون مدير عام حاصل على شهادة جامعية عليا في العلوم المالية وله خدمة فعلية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة في مجال اختصاصه او موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في العلوم المالية وله خدمة فعلية لا تقل عن (٢٠) عشرين سنة في مجال اختصاصه.

رابعاً: المديرية الفنية: ويديرها موظف بدرجة معاون مدير عام من ذوي المهن الطبية وحاصل على أعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص او شهادة الدكتوراه او ما يعادلها وله خدمة فعلية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة او من ذوي المهن الطبية وحاصل على شهادة مهنية في حقل الاختصاص وله خدمة لا تقل عن (٢٠) عشرين سنة.

خامساً: المديرية التابعة للهيئة في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الأقليم: ويديرها موظف بعنوان معاون مدير عام حاصل على شهادة جامعية ومن ذوي المهن الطبية وله ممارسة لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة في مجال اختصاصه.



قوانين



سادساً: مكتب الهيئة: ويديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في القانون أو الإدارة وله ممارسة لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة في مجال اختصاصه ويكون المكتب بمستوى شعبية.

سابعاً: فروع الصندوق في المحافظات غير المنتظمة في إقليم: ويديرها موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في العلوم المصرفية أو المالية وله ممارسة لا تقل عن (١٠) عشر سنوات في مجال اختصاصه وتكون بمستوى قسم.

المادة - ١١ - أولاً: يتولى رئيس الهيئة المهام الآتية:

- أ - تمثيل الهيئة أمام المحاكم.
 - ب - إدارة أعمال الهيئة في ضوء خطة وتوجيهات المجلس.
 - ج - تنفيذ قرارات المجلس.
 - د - الأمر بالصرف بحدود المبالغ التي يحددها المجلس ضمن اعتمادات الموازنة.
 - هـ - الموافقة على مشاريع الموازنة والملاك والحساب الختامي وتقديمها الى المجلس لإقرارها وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات.
 - و - إصدار التعليمات الإدارية اللازمة لضمان سير العمل في الهيئة.
 - ز - التعاقد مع الأشخاص الطبيعيين لإشغال الوظائف الشاغرة.
 - ح - التعاقد مع مقدمي الخدمة الصحية بموافقة المجلس.
- ثانياً: تحرر الصكوك بتوقيع كل من رئيس الهيئة أو من نائبه والموظف الحسابي المختص وموظف ثالث يحدده رئيس الهيئة.
- ثالثاً: لرئيس الهيئة تخويل نائبه بعض مهامه أو صلاحياته .

الفصل الخامس

الأحكام المالية

المادة - ١٢ - للهيئة موازنة سنوية تمول من المصادر الآتية:



قوانين



أولاً: ما يخصص للهيئة من الموازنة العامة للدولة ويكون من ضمن موازنة وزارة الصحة.

ثانياً: مساهمات أرباب العمل وأصحاب الشركات بنظم يصدره مجلس الوزراء.

ثالثاً: المنح والهبات والتبرعات والوقف والوصية والمساعدات المقدمة للهيئة من داخل وخارج جمهورية العراق ووفقاً للقانون.

رابعاً: الإيرادات الناتجة عن استثمار أموال الهيئة .

خامساً: بدلات الاشتراك والأقساط السنوية او الشهرية للمشاركين.

سادساً: الضرائب المستحصلة على تجارة السكائر والتبوغ والمواد الضارة صحياً والمشروبات بنسبة (٣٥ %) من مجموع الإيرادات والضرائب والغرامات.

سابعاً: فوائد الأموال المودعة في المصارف.

ثامناً: مبالغ الغرامات المستحقة للمؤسسة وفوائد الديون للاشتراكات المتأخرة.

تاسعاً: أية مواد أخرى تستحق للهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون او القوانين الأخرى.

المادة -١٣- أولاً: يتولى مدير عام الصندوق المهام الآتية:

أ - استحصال الاشتراكات والأقساط والغرامات وفوائد الديون للاشتراكات المتأخرة.

ب - صرف نفقات العلاج وحسب الضوابط المحددة من المجلس بعد تدقيقها من مديرية الرقابة والتدقيق.

ج - إعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية ورفعها لرئيس الهيئة.

د - إعداد التقرير السنوي ورفعها لرئيس الهيئة.

هـ - إعداد تقرير التحليل المالي وتحليل المخاطر.

ثانياً: على مدير الصندوق إيداع الأموال المستحصلة في احد المصارف الحكومية.

ثالثاً: يكون مدير عام الصندوق مسؤولاً أمام رئيس الهيئة والمجلس.

رابعاً: يتولى مدير عام الصندوق الاشراف والمراقبة وتحديد إستراتيجية عمل فروع الصندوق في المحافظات.



قوانين



- المادة - ١٤ - أولاً: تخضع حسابات الهيئة لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي.
- ثانياً: يطبق في استحصال ديون الهيئة قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته أو أي قانون يحل محله.
- ثالثاً: تعفى اموال الهيئة المنقولة وغير المنقولة من كافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً.
- رابعاً: لا يجوز وضع الحجز والبيع على اموال الهيئة بسبب الديون المترتبة.
- خامساً: تستثنى الهيئة من احكام قانون توزيع ارباح المنشآت الاقتصادية العامة رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٢ او اي قانون يحل محله.
- المادة - ١٥ - أولاً: تستعين الهيئة بمكتب استشاري عراقي او اجنبي لتدقيق وفحص المركز المالي للصندوق مرة كل سنة ويقدم تقرير المكتب الى المجلس عن طريق مدير عام الصندوق.
- ثانياً: في حال وجود عجز مالي في الصندوق على مجلس الوزراء اختيار طريقة سد العجز.

الفصل السادس

اجراءات تطبيق القانون

الاجراء الاول

- المادة - ١٦ - أولاً: تشكل الهيئة وخلال ستة أشهر من نفاذ هذا القانون.
- ثانياً: يبدأ تسجيل المواطنين بعد تشكيل الهيئة مباشرة.
- ثالثاً: يكون التسجيل:
- أ- الزامياً ويشمل كافة موظفي الدولة.
 - ب- اختياريًا ويشمل:
١. المتقاعدين كافة.
 ٢. النقابات.



قوانين



٣. الجمعيات.

٤. الشركات وأرباب العمل.

٥. المواطنين وعوائلهم بشكل منفرد.

رابعاً: يمنح المسجلون بطاقة الضمان الصحي وتقدم الخدمات الصحية للمواطنين المشتركين بعد ستة أشهر من تاريخ التسجيل.

خامساً: تقوم الهيئة بالتعاقد مع المؤسسات الصحية الحكومية وغير الحكومية وتحديد كمية ونوعية الخدمات و وسائل تقديمها وضمان جودتها من خلال معايير لتصنيف المؤسسات الصحية تصدرها وزارة الصحة بالتنسيق مع النقابات المعنية.

سادساً: يحدد المجلس وبناء على مقترح من الهيئة طريقة التعاقد مع المؤسسات أعلاه وحسب احد الأنظمة الآتية:

أ - حسب عدد المراجعين (مبلغ لكل مراجع).

ب - حسب الحالة التشخيصية (مبلغ لكل مجموعة تشخيصية).

ج - حسب الخدمات المقدمة (سعر لكل خدمة).

د - الطريقة المختلطة.

سابعاً: على المجلس:

أ - إصدار تسعيرة الخدمات الصحية وإعلان ذلك للمشاركين بالتعاون مع النقابات المعنية.

ب - إصدار قائمة أنوية الضمان الصحي.

ج - إصدار قائمة الخدمات الصحية والعمليات الجراحية المضمونة بالتعاون مع وزارة الصحة.

ثامناً: تحدد الهيئة أعداد الزيارات المخصصة للمشاركين لعيادات الأطباء سنوياً وحسب العمر والحالة الصحية.

تاسعاً: يصدر المجلس تعليمات يحدد بموجبها ما يأتي:



قوانين

- أ - قيمة بدل الاشتراك والقسط الواجب دفعه للفرد والعائلة.
- ب - نسبة ومقدار الدعم الواجب تقديمه لتغطية نفقات الخدمات الصحية المقدمة للمشاركين.
- عاشراً: تحدد الهيئة آلية دفع الأجور لمقدمي الخدمة واسترداد الأموال.
- المادة - ١٧- تضع الوزارة بالتعاون مع الهيئة نظاماً رقابياً لمراقبة أداء مقدمي الخدمة ومدى التزامهم بما يأتي:
- أولاً: الوقت المخصص لكل مريض.
- ثانياً: استخدام الوسائل العلمية في التشخيص والعلاج.
- ثالثاً: استخدام الدلائل الإرشادية في وصف الأدوية والفحوص المختبرية والشعاعية.
- رابعاً: دقة وصحة المعلومات المقدمة من مقدمي الخدمات الصحية.
- المادة - ١٨- أولاً: للهيئة تسمية مفتشين من ذوي المهن الطبية والتمريضية والصحية لمراقبة أداء مقدمي الخدمة وحسب الضوابط العلمية المقررة في العقد.
- ثانياً: لا يجوز لمقدمي الخدمة منع المفتشين من أداء واجباتهم.
- ثالثاً: لمقدمي الخدمة الاعتراض على قرارات المفتشين لدى مجلس الإدارة وللمجلس تعيين لجنة لغرض البت في الطلب ويكون قرارها نهائياً.
- المادة - ١٩- تستمر وزارة الصحة بتقديم خدماتها بنفس الأسلوب المتبع ويستثنى من ذلك المؤسسات التي تعمل بالضمان الصحي.
- الفصل السابع
- الاجراء الثاني
- المادة - ٢٠- على الوزارة تحويل مؤسساتها الخدمية العاملة الى مؤسسات تعمل بالنظام المحاسبي الموحد من خلال الإجراءات الاتية:
- أولاً: فتح وحدات حسابية في مؤسساتها العاملة بالضمان الصحي.
- ثانياً: إعداد جدول زمني عملي وعلمي لتدريب الموظفين.



قوانين



ثالثاً: تشكيل لجنة وزارية عليا لمتابعة التدريب.

رابعاً: إعداد قائمة الخدمات الصحية المقدمة في كل مؤسسة صحية.

خامساً: إعداد قائمة أسعار الخدمات الصحية بالتعاون مع الهيئة.

المادة - ٢١ - أولاً: على الوزارة زيادة أعداد الأطباء في اختصاص طب الأسرة وحسب الاحتياج الحقيقي.

ثانياً: إعداد نظام الإحالة وتدريب المؤسسات الصحية لغرض تطبيقه لاحقاً.

المادة - ٢٢ - على الهيئة:

أولاً: إكمال قاعدة المعلومات الخاصة بالمواطنين العراقيين وتشمل:

أ - كافة موظفي الدولة وأفراد القوات المسلحة المستمرين بالخدمة والمتقاعدين.

ب - أعضاء الاتحاد العام لنقابات العمال.

ج - أعضاء الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية.

د - أعضاء النقابات من غير الموظفين.

هـ - المواطنين المشمولين بالرعاية الاجتماعية.

و - المستفيدين من قانون مؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين.

ز - أصحاب المهن الحرة وكافة المشمولين بصندوق الضمان الاجتماعي

بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ح - المواطنين من غير المذكورين في أعلاه.

ثانياً: إكمال حصر المواطنين بالتعاون مع وزارة الصحة وحسب المعلومات المتوفرة في الوزارة.

ثالثاً: التدريب على استخدام النظام الالكتروني في إدارة أعمال الهيئة.

رابعاً: إعداد بطاقة الضمان الصحي الوطنية الإلزامية وشكلها ومحتواها.

خامساً: إصدار قائمة بالخدمات غير المشمولة بالضمان الصحي مع مراعاة احكام

البند (عاشراً) من المادة (١٦) من هذا القانون.



قوانين



الفصل الثامن

الاجراء الثالث

المادة -٢٣- يبدأ العمل بالاجراء الثالث بعد سنة تقويمية من نهاية الاجراء الثاني كمرحلة انتقالية.

المادة -٢٤- ينفذ خلال المرحلة الانتقالية ما يأتي:

أولاً: تسجيل كل مواطن عراقي في الهيئة والحصول على بطاقة الضمان الصحي.

ثانياً: تسجيل كل مواطن عراقي لدى طبيب عام او طبيب أسرة حكومي او خاص.

ثالثاً: البدء بتطبيق نظام الإحالة من قبل الوزارة .

رابعاً: على الوزارة إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ البندين (ثانياً ، ثالثاً).

المادة -٢٥- تتعاقد الهيئة مع المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة بضمونها المختبرات وعيادات الاشعة والصينليات والخيرية وعيادات الاطباء وأطباء الأسنان الخاصة واية تشكيلات صحية معتمدة قاتونا في القطاع الخاص وحسب نظام العقود الذي يصدره المجلس.

المادة -٢٦- تقدم الوزارة :

أولاً: برامج الصحة العامة في مراكز الرعاية الصحية الأولية وبإقبي المؤسسات الصحية وتتحمل الوزارة نفقاتها.

ثانياً: كافة اللقاحات وخدمات الصحة المدرسية وبرامج رعاية الأم والطفل مجاناً في كافة المؤسسات الصحية وتتحمل الوزارة نفقاتها.

ثالثاً: اي خدمات اخرى تقررها القوانين النافذة نون تعارض مع احكام هذا القانون وتصدر بتعليمات من الوزير ورئيس الهيئة مجتمعين.



قوانين



الفصل التاسع

بدلات الاشتراك ونسب التغطية

المادة - ٢٧- أولاً: تحدد بدلات الاشتراك للموظفين والمتقاعدين وما يقابلهم في القطاع الخاص والمواطنين ولمرة واحدة وكما يأتي:

- أ - الدرجات العليا والخاصة من مدير عام فما فوق وما يقابلهم في القطاع الخاص (١٠٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار.
- ب - موظفو الدولة للدرجات الأولى والثانية والثالثة وما يقابلهم في القطاع الخاص (٥٠٠٠٠٠) خمسون ألف دينار.
- ج - موظفو الدولة للدرجات الرابعة والخامسة والسادسة وما يقابلهم في القطاع الخاص (٢٥٠٠٠٠) خمسة وعشرون ألف دينار.
- د - موظفو الدولة للدرجات الأخرى وما يقابلهم في القطاع الخاص (١٠٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار.
- هـ - المواطنون غير المشمولين بالفقرات (أ ، ب ، ج ، د) ممن شملهم هذا القانون بالاشتراك (١٠٠٠٠٠) عشرة الف دينار.

ثانياً: يعطى من بدلات الاشتراك المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة .

أ - المشمولون بنظام الرعاية الاجتماعية.

ب - المصابون بالأمراض الآتية:

١ . السرطان.

٢ . الأمراض النفسية والعقلية.

٣ . أمراض الدم الوراثية.

٤ . عجز الكلى المعالج بالديليزة.

٥ . العوق الجسدي.

٦ . العوق الذهني بضمنها داء التوحد.

ج - معاقو القوات المسلحة والامنية بكافة اصنافها.



قوانين



د - الذكور من غير الموظفين والمتقاعدين الذين تجاوزت أعمارهم (٦٠) سنة.
هـ - الإناث من غير الموظفات والمتقاعداً اللواتي تجاوزت أعمارهن (٥٥) سنة.

و - الأطفال دون سن الخامسة.

ز - للوزير ورئيس الهيئة مجتمعين إضافة أو حذف أي حالة تستدعي الاستثناء ضمن البند (ثانياً/ب و ج) من المادة (٢٧) من هذا القانون.

ثالثاً: يحدد ويشمل القسط الشهري للموظفين والمتقاعدين وما يقابلهم في القطاع الخاص وكما يأتي:

أ - الدرجات العليا والخاصة من مدير عام فما فوق وما يقابلهم في القطاع الخاص (٢,٥%) اثنان ونصف من المائة من الراتب الشهري الكلي.

ب - كلفة موظفي الدولة وما يقابلهم في القطاع الخاص (١%) واحد من المائة من الراتب الشهري الكلي.

ج - يعفى المذكورون في البند (ثانياً/ب و ج) من هذه المادة من الأقساط الشهرية.

د - تصدر بتعليمات من الوزير والهيئة حالات شمول وتحديد القسط الشهري لغير المذكورين في الفقرات (أ ، ب) من البند ثالثاً من هذه المادة.

هـ - لمجلس الوزراء صلاحية تعديل النسب الواردة في هذا القانون وبإقتراح من مجلس إدارة الهيئة.

المادة - ٢٨ - أولاً: يشمل بدل القسط الشهري المدفوع من رب الأسرة الفئات أدناه ويعطون من دفع القسط الشهري.

أ - الزوج أو الزوجة.

ب - الأولاد لغاية عمر (٢١) سنة والمستمرين بالدراسة لغاية سن (٢٤) سنة.

ج - البنات العازبات والمطلقات والأرامل من غير الموظفات.

د - الوالدين (إذا كانا غير موظفين أو متقاعدين).

هـ - الأخوات العازبات من غير الموظفات والمتقاعداً.



قوانين



ثانياً: تستمر الزوجة المطلقة الموظفة او المتقاعدة بالاستفادة من بدل الاشتراك وتعطى من الأقساط ودفع النسبة المقررة للأجور لمدة سنة بعد الطلاق.

ثالثاً: تستمر الأرملة الموظفة او المتقاعدة بالاستفادة من بدل الاشتراك وتعطى من الأقساط ودفع النسبة المقررة للأجور لمدة سنة بعد وفاة زوجها.

المادة - ٢٩ - أولاً: يدفع المشمولون بالقانون نسبة (١٠ %) من قيمة الخدمات الصحية لمقدمي الخدمة عند المراجعة.

ثانياً: يعطى المذكورون في البند (ثانياً/ب و ج) من المادة (٢٧) من دفع أية مبالغ عند مراجعة المؤسسات الصحية.

المادة - ٣٠ - أولاً: يدفع المشمولون بالقانون النسب التالية من قيمة الدواء وكلفة المختبر والأشعة والأسنان.

أ- أصحاب الدرجات الخاصة من مدير عام فما فوق وما يقابلهم في القطاع الخاص (٥٠ %) خمسون من المائة من سعر الدواء وكلفة المختبر والأشعة والأسنان.

ب - كافة موظفي الدولة وما يقابلهم في القطاع الخاص (٢٥ %) خمسة وعشرون من المائة من سعر الدواء وكلفة المختبر والأشعة والأسنان.

ثانياً: يعطى المذكورون في البند (ثانياً/ب و ج) من المادة (٢٧) من هذا القانون من دفع اي نسبة.

المادة - ٣١ - أولاً: يدفع المشمولون بهذا القانون النسب التالية للعمليات الجراحية.

أ- (١٠ %) من كلفة العمليات الجراحية عند اجرائها في المستشفيات الحكومية (الأجنحة الخاصة العاملة بنظام الضمان الصحي).

ب- (٢٥ %) من كلفة العمليات الجراحية عند اجرائها في المستشفيات غير الحكومية.

ثانياً: لا تشمل النسب المشار اليها في البند (أولاً) عمليات التجميل باستثناء الحالات الناشئة عن الحروق والحوادث والتشوهات الخلقية الولادية.



قوانين



ثالثاً: يعفى المنكورون في البند (ثانياً و ج) من المادة (٢٧) من هذا القانون من دفع اي نسبة.

رابعاً: للهيئة بالتنسيق مع الوزارة تعديل النسب المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة بحسب الضرورات والمستجدات.

المادة -٣٢- يدفع أرباب العمل وأصحاب الشركات الخاصة والقطاع المختلط ما نسبته (١ %) واحد من المائة من دخل العمال والموظفين لتمويل الصندوق.

المادة -٣٣- يعفى بشكل مطلق كافة مراجعي أقسام وشعب الطوارئ.

المادة -٣٤- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس اعادة النظر بالأقساط الشهرية ونسبة الدعم المقدم المنصوص عليها في هذا القانون وفق الظروف الاقتصادية.

الفصل العاشر

الرقابة والعقوبات

المادة -٣٥- تضع الهيئة بالتعاون مع الوزارة نظاماً رقابياً يشمل ما يأتي:

أولاً: التزام مقدمي الخدمة بضوابط العقد.

ثانياً: مراقبة حقوق المرضى ومدى التزام مقدمي الخدمة بها.

ثالثاً: الالتزام بالضوابط العلمية والدلائل الإرشادية.

رابعاً: مدى تطبيق الإجراءات الطبية مع التشخيص.

خامساً: مدى تطبيق العلاج المصروف مع التشخيص.

سادساً: جودة الخدمات الصحية.

المادة -٣٦- أولاً: يدفع المتأخر كافة الأقساط المستحقة من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ثانياً: يتحمل أرباب العمل وأصحاب الشركات غرامة مالية مقدارها (٢%) اثنان من

المائة من قيمة بدل الاشتراك عن كل شهر تأخير لكل عامل او موظف.

ثالثاً: يلزم الطبيب المخالف لضوابط العقد بدفع الغرامة المحددة في العقد.

رابعاً: تضاعف الغرامة عند تكرار المخالفة.



قوانين



خامساً: تلزم المستشفى بدفع غرامة مقدارها (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة ملايين دينار عن كل مخالفة لشروط العقد.

سادساً: يلزم الطبيب او المستشفى او المؤسسة الصحية بدفع غرامة مقدارها (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار عند منع مفتشي الهيئة من القيام بواجباتهم.

سابعاً: في حال تكرار المخالفة تضاعف الغرامة المنصوص عليها في البند (سادساً) من هذه المادة.

ثامناً: للهيئة فسخ العقد مع أي مؤسسة صحية تثبت مخالفتها لشروط العقد بعد إجراء تحقيق إداري او فني.

تاسعاً: للهيئة فرض غرامة مقدارها (١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار في حالة سوء استخدام بطاقة الضمان.

الفصل الحادي عشر

الأحكام العامة والختامية

الاحكام المتعلقة بوزارة الصحة

المادة -٣٧- تفصل بموجب احكام هذا القانون وزارة البيئة عن وزارة الصحة وتعمل بقانونها النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨ وتلغى جميع النصوص القانونية والقرارات الصادرة بدمج وزارة البيئة مع وزارة الصحة وتنفذ هذه المادة بعد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.

المادة -٣٨- الغاء ارتباط دوائر الصحة كلفة من المحافظات وفكها عن مجالس المحافظات واعادتها بصورة مركزية الى وزارة الصحة والغاء جميع النصوص القانونية التي تنتج ارتباط دوائر الصحة في المحافظات وتنفذ هذه المادة بعد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.



قوانين

الفصل الثاني عشر

احكام ختامية

- المادة - ٣٩- أولاً: تمارس شركات التأمين الحكومية والخاصة المجازة رسمياً عملها.
- ثانياً: على كافة الأجانب المقيمين في العراق الحصول على التأمين الصحي من خلال شركات التأمين المجازة للحصول على الخدمات الصحية على أن تكون مسجلة في وزارة الصحة ومتعاقدة مع الهيئة.
- ثالثاً: على كافة الوافدين والزوار الأجانب الحصول على التأمين الصحي من خلال شركات التأمين المجازة للحصول على الخدمات الصحية مهما كانت مدة الزيارة.
- رابعاً: لا يمنع هذا القانون المواطنين من الاشتراك في أي مؤسسة تأمين إضافة لهيئة الضمان الصحي.
- المادة - ٤٠- على مجلس إدارة الهيئة إصدار أنظمة داخلية أو تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.
- المادة - ٤١- لا يعمل باي نص يتعارض مع احكام هذا القانون .
- المادة - ٤٢- تلغى القرارات والقوانين كما يأتي:
- أولاً: قانون صناديق الضمان الصحي لموظفي لوائح الدولة والقطاع الاشتراكي رقم (١٠١) لسنة ١٩٨٥ عند بداية تطبيق هذا القانون .
- ثانياً: قانون نيل قانون التأمين الصحي في الارياف رقم (١٣١) لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته.
- ثالثاً: قانون المؤسسة العامة للتأمين الصحي والصحة الريفية رقم (٢١١) لسنة ١٩٧٥.
- المادة - ٤٣- لمجلس الوزراء فك ارتباط الهيئة عن الوزارة بعد مضي خمس سنوات من تأسيسها.



قوانين



المادة - ٤٤ - ينفذ هذا القانون بعد مرور ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

برهم صالح
رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

بهدف ضمان جودة الخدمات الصحية وحصول المواطنين عليها في كل مكان من ارض الوطن وفي أي وقت ولتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين والحد من الفقر وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي والعدالة الصحية المنصوص عليها في المادة (٣٠) (أولاً وثانياً) من الدستور العراقي لتعزيز تطبيق قانون الضمان الصحي بشكل سليم وإرجاع دوائر الصحة وفصلها عن المحافظات لتمتع المحافظات بخدمات صحية متساوية،
شُرع هذا القانون.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كومياري عيراق
نه ميندلاويه نه كمتسي نه نجومه نه نه وزيران
REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat of the Council of Ministers



جمهورية العراق
الامانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

العدد: ش. ز. ل. / ١٠ / ١٠ / اعمام / ١٦٤٧٦

التاريخ: ٢٠٢٣ / ٤ / ٣



الوزارات كافة / مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة
المحافظات كافة / مكتب المحافظ

الموضوع / تطبيق اجراءات قانون الضمان الصحي (٢٢ لسنة ٢٠٢٠)

ربطاً بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣١٧٦) لسنة ٢٠٢٣ ، المأخوذ في الجلسة الاعتيادية
الرابعة عشرة المنعقدة في ٢٠٢٣/٤/٤ .
لأخذ ما يقتضي كلاً بحسب تخصصه ، وإعلامنا ، مع التقدير ...

المرفقات :

- قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً .
- الأوليات ذات العلاقة .



د. حميد نعيم العززي
الأمين العام لمجلس الوزراء
٢٠٢٣/٤/٥

السيد بوقصين عيراري

احباء السلام اوصولاً



(٢ - ١)